

State of Kuwait



دولة الكويت

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الأول

التقرير (1)

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

الرقم :

التاريخ : ربيع الأول ١٤٢٨ هـ

الموافق : ٢٥ ديسمبر ٢٠١٦ م

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،

يدرج بجلستنا يوم الثلاثاء الموافق ٢١/١٢/٢٠١٦
مع إعطائه صفة الاستعجال
عالمكم في
٢٠١٦/١٢/٢٥
المحترم

يسرني أن أقدم لكم **التقرير الأول** للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع قانون بمساهمة دولة الكويت في رأس مال بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية.

علماً بأن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية طلب في كتابه استعجال إجراءات نظر المشروع المشار إليه من مجلس الأمة ، وذلك أن المهلة الممنوحة للدول المؤسسة للتصديق على مساهمتها تنتهي في ٢١/١٢/٢٠١٦ م .

برجاء عرضه على المجلس الموقر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس اللجنة

خلف دمثير العنزي

- ١ -


الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الأول


تقرير (١)

اللجنة الشؤون المالية والاقتصادية

عن مشروع قانون بمساهمة دولة الكويت

في رأس مال بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية

إعداد : سالم عادل الشهاب 

مراجعة : زينب ممدوح الزكوي 

هنا
مجلس الأمة
الكويت
تاريخ: 13/10/2013

الفهرس

الصفحة	الموضوع	م
١٠ - ١	التقرير الأول للجنة	١
١٤ - ١١	مشروع القانون المقدم من الحكومة	٢
١٩ - ١٥	كتاب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية	٣



State of Kuwait

دولة الكويت

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الأول

التاريخ: ٢٦ ربيع الأول ١٤٢٨ هـ
الموافق: ٢٥ ديسمبر ٢٠١٦ م

التقرير الأول

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

عن :

مشروع قانون بمساهمة دولة الكويت

في رأس مال بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية

• الإحالة :

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى اللجنة مشروع القانون المشار إليه أعلاه بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٦ م ، وذلك لدراسته وتقديم تقريراً عنه.

كما أحال السيد رئيس مجلس الأمة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢١ إلى اللجنة كتاب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية بشأن استعجال إجراءات نظر المشروع المشار إليه من مجلس الأمة ، وذلك أن المهلة الممنوحة للدول المؤسسة للتصديق على مساهمتها تنتهي في ٢٠١٦/١٢/٣١ م .

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٨، حضر جانباً منه :-

• وزارة المالية

السيد / أنس خالد الصالح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
السيد / سامي ناصر الصقبي الوكيل المساعد للشؤون القانونية - وزارة المالية
السيد / د. محمود الكندري مدير إدارة الشؤون القانونية – هيئة الاستثمار
السيد / نبيل خالد المزيد مدير إدارة التعاون الدولي – وزارة المالية
(الرئيس التنفيذي)

السيدة / إيمان إبراهيم الحداد رئيس قسم المنظمات الدولية – وزارة المالية
السيدة / ألفت عبداللطيف مبارك محلل اقتصادي مبتدئ – وزارة المالية
السيد / أيمن عبدالله المهنا مدير إدارة مكتب وزير المالية

الهدف من المشروع

وقد اطلعت اللجنة على مشروع القانون حيث تبين لها أنه بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣١ أرسلت حكومة جمهورية الصين الشعبية وفداً رسمياً لدولة الكويت اجتمع مع ممثلي الهيئة العامة للاستثمار ، وطرح عرضاً ومذكرة تفاهم لإنشاء بنك الاستثمار الآسيوي

للبنية التحتية ، بغرض الاستثمار وتحسين البنية التحتية لقارة آسيا وربط العلاقات الاقتصادية بين دولها ، عن طريق التعاون مع المنظمات الاقتصادية الأخرى للاستثمار في مجالات البنية التحتية في دول آسيا ، برأس مال مصرح به قدره ١٠٠ مليار دولار أمريكي ، ورأس مال مدفوع قدره ١٠ مليار دولار أمريكي .

وقد أعربت الصين عن اهتمامها البالغ بمساهمة دولة الكويت كعضو مؤسس في بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية ، لما تتمتع به الدولتان من صداقة متينة للمشاركة في تأسيس البنك .

ونظراً لأهمية مساهمة دولة الكويت في هذا البنك سياسياً واقتصادياً والتي لها أثر مهم على سمعة الكويت دولياً ، فقد أعد مشروع القانون هذا الذي يهدف بالمساهمة في رأس مال بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية (بمبلغ ٧٣١،٤١ مليون دولار أمريكي)، على أن يؤخذ هذا المبلغ من الاحتياطي العام للدولة.

رأي وزير المالية :

أوضح السيد الوزير أهمية مساهمة دولة الكويت في البنك لتتواجد على المستوى الدولي في المحافل المالية العالمية وأنها ستضيف أبعاداً سياسية واقتصادية كبيرة وبالغة الأهمية إلى سمعة دولة الكويت الدولية في تعزيز العلاقات السياسية بينها وبين الدول الأخرى ، حيث أنه من المتوقع أن يكون لهذا البنك دوراً محورياً على المستوى العالمي كونه سيصبح ثالث أكبر بنك على مستوى العالم بعد البنك الدولي وبنك آسيا للتنمية .

هذا فضلاً عن أن البنك يختلف عن البنك الدولي وبنك آسيا للتنمية كونه بنك استثماري يهدف إلى تحقيق أرباح وعوائد بجانب أغراضه الأخرى من دعم مشاريع البنية التحتية .

وأضاف الوزير أن مشروع القانون جاء لأخذ إذن بسحب مبلغ ٧٣١,٤١ مليون دولار أمريكي من الاحتياطي العام . إلا أنه ونظراً للإقبال الشديد من الدول خارج القارة الآسيوية للمساهمة في البنك فقد انخفضت الحصة المخصصة لدولة الكويت إلى ٥٣٦ مليون دولار أمريكي . وعليه يجب أن يتم تعديل حصة الكويت في مشروع القانون المعروض عليكم .

كما أكد السيد الوزير في رده على تساؤلات السادة الأعضاء أن عدم المساهمة في هذا البنك لا يترتب عليها أي التزامات أو مخالفات مالية أو أي أعباء أخرى على دولة الكويت . وأن المساهمة في هذا البنك شأنها شأن الاتفاقيات الدوائية مرهونة بموافقة مجلس الأمة عليها .

وأضاف أن دول مجلس التعاون قد وافقت كلها باستثناء البحرين على الانضمام إلى البنك وقامت بسداد حصصها . بالإضافة إلى الأردن ، ومن الدول غير الإقليمية فقد انضمت مصر والعديد من الدول الأوروبية .

رأي الهيئة العامة للاستثمار :

أوضحت الهيئة العامة للاستثمار أهم التطورات الخاصة بمساهمة الكويت حيث بينت أنه تم توقيع النظام الأساسي للبنك في ٤ ديسمبر ٢٠١٥م بحصة قدرها ٧٣١،٤١ مليون دولار أمريكي .
أنه ونظراً للاقبال الشديد من الدول على المساهمة في البنك فقد انخفضت حصة الكويت لتبلغ ٥٣٦ مليون دولار أمريكي .

رأس مال البنك :

- رأس المال المصرح به للبنك هو (١٠٠) مليار دولار أمريكي .
- رأس المال المصدر أو المدفوع يشكل (٢٠%) من رأس المال المصرح به وهو ما قيمته ٢٠ مليار .
- يتم دفع مساهمة الدولة المؤسس في صورة خمسة أقساط متساوية سنوياً .
- توزيع عدد الأسهم يعتمد على معيار واحد هو الناتج القومي الإجمالي (GDP) .
- لنفاذ اتفاقية البنك يجب توقيع عشر دول على الأقل ٥٠% من رأس مال البنك وقد تحقق هذا بالفعل .

مساهمة الكويت :

- عدد الأسهم المخصصة لدولة الكويت ٥,٣٦٠ سهم وهو ما يعادل ٥٣٦ مليون دولار قيمة مساهمة الكويت في رأس المال المصدر أو المدفوع ٥٣٦ مليون ÷ ٥ = ١٠٧,٢ مليون دولار .

• تدفع في صورة خمسة أقساط سنوية = ١٠٧,٢ ÷ ٥ = ٢١,٤٤ مليون دولار سنوياً .

• نسبة مساهمة الكويت في رأس مال البنك بشكل إجمالي ٠,٥٥ % .

• نسبة مساهمة الكويت في الدول الإقليمية في رأس مال البنك ٠,٧٣ % .

مجلس الإدارة :

- يتكون المجلس من (١٢) عضواً .
- (٩) أعضاء للدول الإقليمية و (٣) أعضاء للدول غير الإقليمية بالإضافة إلى (٢٤) عضواً بدلاء وكل منطقة انتخابية إقليمية (CONSTITUNCY) لها عضو واحد واثنين بدلاء .
- (السعودية - الكويت - الإمارات - قطر - عمان - الأردن) منطقة انتخابية إقليمية واحدة .
- عضو مجلس الإدارة الأصلي من السعودية صاحبة أعلى مساهمة وعضوي مجلس الإدارة البديلين هما من الإمارات وقطر .
- الإمارات العربية المتحدة للمقعد الاحتياطي الأول ، بينما تتناوب الكويت ودولة قطر على المقعد الاحتياطي الثاني بسنتين لكل منهما .

كذلك فقد أوضحت الهيئة المزايا المتوقعة من انضمام دولة الكويت إلى البنك

وهي :

- ١- التواجد على المستوى الدولي في المحافل المالية العالمية .
- ٢- الاستفادة من خبرات البنك .
- ٣- تأهيل وتطوير العناصر والكوادر الوطنية وذلك من خلال الاستفادة من الدورات التدريبية التي يعقدها البنك بين فترة وأخرى.
- ٤- الحصول على الأرباح .

رأي اللجنة

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى عدم وجود جدوى حقيقية في المساهمة في بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية مستندة في ذلك على ما

يلي:

- ١- أن عدم الموافقة على المساهمة في البنك لا يترتب عليها أي التزامات أو مخالفات مالية أو أي أعباء أخرى .
- ٢- أن الموافقة على هذه المساهمة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية وما تشهده الموازنة العامة للدولة من عجوزات بسبب انخفاض أسعار النفط ، يعتبر أمراً غير ملائم ويتعارض تماماً مع سياسة الدولة التقشفية وإجراءات ضبط وترشيد الانفاق العام .
- ٣- أن حصة الكويت ومساهمتها في البنك لا تُؤمّن لها مقعداً دائماً في مجلس إدارة البنك، وبالتالي لن يكون لها أي دور في اتخاذ القرارات ولن يكسبها أي مزايا .

- ٤- أن العوائد أو الأرباح المتوقعة لن تكون مجزية أو مشجعة على الاستثمار وذلك بسبب نسبة المساهمة الضئيلة ، وكذلك أهداف وطبيعة عمل البنك .
- ٥- ضعف المزايا المتوقعة الحصول عليها . فالعائد لا يتناسب مع قيمة حصة الكويت خاصة فيما يتعلق بتأهيل وتطوير الكوادر الوطنية . فلو أنه تم استغلال هذا المبلغ واستثماره بتأسيس شركات ، فلا شك أن هذا الاستثمار من شأنه خلق فرص وظيفية حقيقية للعمالة الوطنية وتدريبها .
- ٦- عدم وجود أي دراسة جدوى معدة لهذا البنك.

التصويت

وبعد المناقشة وتبادل الآراء ، انتهت اللجنة بأغلبية آراء أعضائها الحاضرين إلى عدم الموافقة (٥ - ١) على مشروع القانون بمساهمة دولة الكويت في رأس مال بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية.

رأي الأقلية

انبنى رأي الأقلية على أن المساهمة في البنك تعزز من دور الكويت الإقليمي وعلاقتها مع الدول المشاركة في البنك ، وأنها تتماشى مع التزام بقية دول الخليج في المساهمة .



State of Kuwait

دولة الكويت

واللجنة تقدم تقريرها هذا إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً.

مقرر اللجنة
صفاء عبدالرحمن الهاشم

المرفقات :-

- المشروع المقدم من الحكومة .
- كتاب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية .

المرفقات :

- ١- المشروع المقدم من الحكومة .
- ٢- كتاب نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير المالية.



مجلس الأمة
I 09344 2015
15/03/2015

2015

٢٠٢٨

relr

الموقر

معالي الأخ الفاضل / مرزوق علي النعانه
رئيس مجلس الأمة
تحية دنيبة وبعد ،

- أود أن أحيل لعاليتكم نسخة من المرسومين التاليين :-
- 1- مرسوم رقم 60 لسنة 2015 بإحالة مشروع قانون في شأن إنشاء الهيئة العامة للشباب .
 - 2- مرسوم رقم 61 لسنة 2015 بإحالة مشروع قانون بمساهمة دولة الكويت في رأس مال بنك الاستثمار الآسيوي للشبكية التحتية .
- أملين التكرم بعرضهما على مجلسكم الموقر .
مع وافر التقدير والاحترام ،

رئيس مجلس الوزراء

جابر مبارك الحمد الصباح

مرسوم رقم 6 لسنة 2015
بإحالة مشروع قانون إلى مجلس الأمة

- بعد الإطلاع على الدستور ،
- وبناء على عرض وزير المالية ،
- وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالآتي

مادة أولى

يُستقدم إلى مجلس الأمة مشروع القانون المرافق بمساهمة دولة الكويت في رأس مال بنك الاستثمار الآسيوي للهيئة التحتية .

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء إبلاغ هذا المرسوم إلى مجلس الأمة .

أمير الكويت

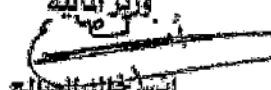

صباح الأحمد الجابر الصباح

صادق على المرسوم في 20 جمادى الأولى 1436 هـ
صدر في 11 مارس 2015 م


2015 / 3 / 11

رئيس مجلس الوزراء


جابر مبارك الحمد الصباح

وزير المالية

الشيخ خالد الخالد

صدر في 20 جمادى الأولى 1436 هـ
الموافق: 11 مارس 2015 م



مذكرة إيضاحية

مشروع قانون بمساهمة دولة الكويت في رأس مال

بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية

بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣١ أرسلت جمهورية الصين الشعبية وفداً رسمياً لدولة الكويت اجتمع مع ممثلي الهيئة العامة للاستثمار ، وطرح عرضاً ومذكرة تقاوم لإنشاء بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية ، يفرض الاستثمار وتحسين البنية التحتية لقارة آسيا وربط العلاقات الاقتصادية بين دولها ، عن طريق التعاون مع المنظمات الاقتصادية الأخرى للاستثمار في مجالات البنية التحتية في دول آسيا ، برأس مال مصرح به يبلغ ١٠٠ مليار دولار أمريكي ، ورأس مال مدفوع يبلغ ١٠ مليار دولار أمريكي .

وقد أعربت الصين عن اهتمامها البالغ بمساهمة دولة الكويت كعضو مؤسس في بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية ، لما تتمتع به الدولتان من صداقة مثالية وعلاقة اقتصادية راسخة ، كما أبدت بعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى اهتماماً كبيراً للمشاركة في تأسيس البنك.

ونظراً لأهمية مساهمة دولة الكويت في هذا البنك الذي سيضيف أبعاداً سياسية واقتصادية كبيرة وبالأغلة الأهمية على سمعة دولة الكويت الدولية ، فقد أصدر مجلس الوزراء القرار رقم ١٠٨٣ بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٥ بالمساهمة في رأس مال بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية (بمبلغ ٧٣١,٤١ مليون دولار أمريكي) .

لذلك فقد تم إعداد مشروع القانون المرفق ، يتضمن في مادته الأولى النص على الموافقة على مساهمة دولة الكويت في رأس مال البنك بحصة قدرها ٧٣١,٤١ مليون دولار أمريكي ، وفي مادته الثانية على أن يؤذن للحكومة أن تأخذ المبلغ اللازم لتنفيذ أحكام المادة السابقة من الاحتياطي العام للدولة .

مرفق (٢)

كتاب

نائب رئيس مجلس الوزراء

ووزير المالية

Deputy Prime Minister
Minister Of Finance



نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير المالية

مجلس الأمة

I_19537_2016

21/09/2016

صادر مكتب الوزير

الرقم : 679

التاريخ : 20/9/2016

الموثر

معالي الأخ الفاضل / مرزوق على الغانم

رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد...

بالإشارة إلى مشروع القانون بالموافقة على مساهمة دولة الكويت في رأس مال مال بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية، والمحال من الحكومة بالمرسوم رقم 61 لسنة 2015 الصادر بتاريخ 2015/3/11 (مرفق نسخة).

أرجو التفضل باستعجال إجراءات نظره من مجلس الأمة، ذلك أن المهلة الممنوحة للدول المؤسسة للتصديق على مساهمتها تنتهي في 2016/12/31.

مع أطيب التمنيات...

أفوه

أنس خالد الصالح

أ. خ. الصالح

يحال إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
مع إعطاء صفة الاستعجال

ع. خ. الصالح
20/9/2016

-مرفقات:-



وارد مكتب الوزير

١٨ مارس ٢٠١٥

رقم المسلسل : 581
رقم الملف : 1/4
تاريخ الاستلام : 18/3/2015

الموقر

٢٦٩٩ - ٥٥٤ / ١٠ / ٥٠
معالي الأخ الفاضل / أنس خالد الصالح

وزير المالية

تحية طيبة وبعد ،

نرفق لعاليتكم نسخة من الرسوم رقم 61 لسنة 2015 بإحالة مشروع قانون بمساهمة دولة الكويت في رأس مال بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية ، إلى مجلس الأمة .

مع وافر التقدير والاحترام ،

الأمين العام لمجلس الوزراء

عبد اللطيف عبد الله الروضان



نسخة / لأمانة الشؤون القانونية

و / ١٤

مرسوم رقم 6 لسنة 2015

بإحالة مشروع قانون إلى مجلس الأمة

- بعد الإطلاع على الدستور،
- وبناء على عرض وزير المالية،
- وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي

مادة أولى

يُقدم إلى مجلس الأمة مشروع القانون المرافق بمساهمة دولة الكويت في رأس مال بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية.

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء إبلاغ هذا المرسوم إلى مجلس الأمة.

أمير الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء

جابر مبارك الحمد الصباح

وزير المالية

أنس خالد الصالح

صدر بقصر السيف في : 20 جمادى الأولى 1436 هـ
الموافق : 11 مارس 2015

مشروع قانون رقم لسنة ٢٠١٥

بمساهمة دولة الكويت في رأس مال بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية

- بعد الاطلاع على الدستور ،
 - وعلى قانون التجارة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠ ، والقوانين المعدلة له ،
 - وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار ،
 - وعلى القانون رقم (٦٠) لسنة ١٩٨٦ في شأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ،
 - وعلى المرسوم-بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ بشأن الشركات التجارية ، والمعدل بالقانون رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٣ .
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة أولى

ووفق على مساهمة دولة الكويت في رأس مال بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية بحصة قدرها - ٧٣١,٤١ مليون دولار أمريكي .

مادة ثانية

يؤذن للحكومة أن تأخذ المبلغ اللازم لتنفيذ أحكام المادة السابقة من الاحتياطي العام للدولة .

مادة ثالثة

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت
صباح الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في :

الموافق :

M.E

- ١١ -



مذكرة إيضاحية

مشروع قانون بمساهمة دولة الكويت في رأس مال بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية

بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣١ أرسلت جمهورية الصين الشعبية وفداً رسمياً لدولة الكويت اجتمع مع ممثلي الهيئة العامة للاستثمار ، وطرح عرضاً ومذكرة تفاهم لإنشاء بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية ، بغرض الاستثمار وتحسين البنية التحتية لقارة آسيا وربط العلاقات الاقتصادية بين دولها ، عن طريق التعاون مع المنظمات الاقتصادية الأخرى للاستثمار في مجالات البنية التحتية في دول آسيا ، برأس مال مصرح به يبلغ ١٠٠ مليار دولار أمريكي ، ورأس مال مدفوع يبلغ ١٠ مليار دولار أمريكي .

وقد أعربت الصين عن اهتمامها البالغ بمساهمة دولة الكويت كعضو مؤسس في بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية ، لما تتمتع به الدولتان من صداقة متينة وعلاقة اقتصادية راسخة ، كما أبدت بعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى اهتماماً كبيراً للمشاركة في تأسيس البنك .

ونظراً لأهمية مساهمة دولة الكويت في هذا البنك الذي سيضيف أبعاداً سياسية واقتصادية كبيرة وبالغة الأهمية على سمعة دولة الكويت الدولية ، فقد أصدر مجلس الوزراء القرار رقم ١٠٨٣ بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٥ بالمساهمة في رأس مال بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية (بمبلغ ٧٣١,٤١ مليون دولار أمريكي) .

لذلك فقد تم إعداد مشروع القانون المرفق ، يتضمن في مادته الأولى النص على الموافقة على مساهمة دولة الكويت في رأس مال البنك بحصة قدرها ٧٣١,٤١ مليون دولار أمريكي ، وفي مادته الثانية على أن يؤذن للحكومة أن تأخذ المبلغ اللازم لتنفيذ أحكام المادة السابقة من الاحتياطي العام للدولة .